

رقم السجل التجاري: ٢٠٥١٠٥٨٧٩٢

هاتف: ٩٦٦ ١٣ ٨٤٠ ٤٦٠٠
فاكس: ٩٦٦ ١٣ ٨٨٢ ٠٠٨٧

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية (مهيئة ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع (٥,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي - خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال سعودي)
برج أدبر - الدور الخامس عشر
طريق الأمير تركي بن عبد العزيز - كورنيش الخبر
ص.ب. ٣٧٩٥
الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيسي - الرياض



٥/١

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في شركة الزامل للاستثمار الصناعي (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الزامل للاستثمار الصناعي ("الشركة") (شركة مساهمة سعودية) وشركاتها التابعة ("المجموعة")، التي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي المُوحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وأدائها المالي المُوحد وتدفقاتها النقدية المُوحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (المُشار إليها معاً بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وإنَّ مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مُبَيَّنة بالتفصيل في فقرة مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية المُوحد من تقريرنا. وإنَّنا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد بالمملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية المُوحد، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية المُوحد للفترة الحالية. وقد جرى تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المُوحد ككل، وعند تكوين رأي المراجعة حولها، فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يتصل بكل أمر مذكور أدناه، يتضمَّن ذلك السياق وصفاً بشأن كيفية تناول مراجعتنا الأمر.

لقد التزمنا بالمسؤوليات المُبَيَّنة في فقرة مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية المُوحد من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وعليه، فقد تضمَّنت مراجعتنا تنفيذ إجراءات صُمِّمت استجابة لتقييمنا لمخاطر تحريف جوهري يشوب القوائم المالية المُوحد. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور أدناه، توفر أساساً لرأينا حول مراجعة القوائم المالية المُوحد المرفقة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
 إلى السادة المساهمين في شركة الزامل للاستثمار الصناعي
 (شركة مساهمة سعودية) (تنمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة مراجعتنا أمر المراجعة الرئيس
الانخفاض في قيمة الحسابات المدينة لدى المجموعة إجمالي حسابات مدينة بقيمة ٢,٥١٣,٧ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، حيث سجّلت المجموعة مقابل ذلك مخصصًا للخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة ٦١٤,٩ مليون ريال سعودي. وتقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ذاتي إلى حد كبير نظرًا للأحكام المحاسبية والتقديرات والافتراضات الهامة التي تطبقها الإدارة عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتعيّن على الإدارة تحديد معدل الخسارة المتوقع لحساباتها المدينة غير المسددة، وذلك على أساس الخبرة السابقة للمجموعة بشأن الخسائر الائتمانية، وتُعَدّل حسب المعلومات المستقبلية. ويُمثّل تقييم العلاقة بين المعدلات الملحوظة التاريخية للخسارة والأوضاع الاقتصادية المتوقعة والتدفقات النقدية المتوقعة تقديرًا هامًا. وبالنظر إلى الأحكام المحاسبية المتعلقة على وجه الخصوص بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فقد اعتبرنا هذا الأمر أمر مراجعة رئيس. يُرجى الرجوع إلى إيضاح (٢٢) من القوائم المالية المرفقة للاطلاع على مزيد من التفاصيل.	بغرض تقييم مدى ملاءمة الحكم المحاسبي للإدارة وتقديراتها، فقد نُقِّدَت الإجراءات التالية: • قَيَّمْنَا مدى ملاءمة الأحكام والافتراضات الهامة المستخدمة في التقديرات التي وضعتها الإدارة. • أجرينا تحليلًا للسياسات المحاسبية وقَيَّمْنَا المنهجية التي وُضِعَت لحساب معدل الخسارة المتوقعة. • تحقَّقْنَا من الدقة الحسابية للنموذج وأعدنا حساب الخسائر المتوقعة على أساس العينة. • أجرينا تحليلًا لنتائج نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الذي تطبقه المجموعة. واختبرنا التقادم الزمني للحسابات المدينة والبيانات المصدرة الأخرى المستخدمة في التقييم على أساس العينة. • قَيَّمْنَا مدى كفاية إفصاح المجموعة بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة للحسابات المدينة وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان ومدى استجابتها للتعامل مع هذه المخاطر.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين في شركة الزامل للاستثمار الصناعي
(شركة مساهمة سعودية) (تنمة)
الأمور الرئيسية للمراجعة (تنمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيفية معالجة مراجعتنا أمر المراجعة الرئيس
الاعتراف بالإيرادات من العقود طويلة الأجل يتمثل أحد المصادر الهامة لتدفق إيرادات المجموعة في العقود طويلة الأجل. وتعترف المجموعة بالإيرادات من العقود طويلة الأجل باستخدام طريقة نسبة الإنجاز. ويتطلب تحديد نسبة الإنجاز وضع الإدارة أحكام محاسبية وتقديرات هامة مثل تقييم التكاليف المُتكبَّدة الزائدة عن التكلفة الإجمالية للمشروع وعملية تحديد العقود الخاسرة. وتتضمن الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالمشروع تقديرات حيث قد يتغير نطاق المشروع، وتستند التكاليف الإجمالية للمشروع إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك تكاليف المواد والعمالة. يُرجى الرجوع إلى الإيضاحين (٢ و ٦) من القوائم المالية المرفقة للاطلاع على السياسة المحاسبية والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالإيرادات من العقود طويلة الأجل. ولذلك، فإنَّ قابلية استرداد أصول العقود فيما يتعلق بالعقود طويلة الأجل تستند إلى تقييم الإدارة وأفضل تقدير لها حيال عملية التسجيل النهائي لهذه الأرصدة. ونظرًا لما سبق، حُدِّدَ الاعتراف بالإيرادات من عقود الإنشاءات كأمر مراجعة رئيس.	اشتملت إجراءات مراجعتنا المتعلقة بالاعتراف بالعقود طويلة الأجل على ما يلي: - فحصنا إجراءات التقديرات لدى المجموعة (بما في ذلك اعتماد موازنة المشروع ومراقبة تكاليف المشروع وأنشطته وفحص الإدارة لمرحلة إنجاز المشروع ومراحله الرئيسة التعاقدية المحقَّقة واعتمادها من العميل) المستخدمة في تحديد مبلغ الإيرادات والتكاليف المُعترَف بها في القوائم المالية المؤخَّدة. - فحصنا، على أساس العينة، الشروط التعاقدية وحالة تنفيذ أعمال عقود العملاء إلى جانب المناقشات مع الإدارة، وتحققنا من الاعتراف بإيرادات العقود وفقًا لنسبة الإنجاز لكل مشروع والتي تُقاس حسب مرحلة الإنجاز الفعلي للأنشطة. - نفَّذنا إجراءات تحليلية لمقارنة الإيرادات وهامش الربح الإجمالي مع تلك المُفصَّح عنها في فترات سابقة لتحديد التقلبات الهامة والحصول على تفسيرات من الإدارة بشأن هذه التقلبات. - فحصنا، على أساس العينة، تقدير تكاليف العقود التي تنشأ عن تعديلات العقود، وحلَّلنا المفاوضات والتسويات الجارية الحالية التي قد تضرر بربحية هذه العقود بالإضافة إلى إمكانية تحصيل العقود الهامة بالرجوع إلى تقييم مراجعة الائتمان الأخير لكل عميل الذي تُعده الإدارة. - قيَّمنا مدى قابلية استرداد أصول العقود بمراعاة ما إذا كان العمل معتمد فعليًا وما إذا كانت المستخلصات أُصدِرت منذ نهاية السنة. - قيَّمنا مدى كفاية الإفصاحات المقدمة لوصف جوانب عدم التيقن بشأن الحكم المحاسبي والتقديرات المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات والأعمال المنفذة الفائضة عن الفواتير.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين في شركة الزامل للاستثمار الصناعي
(شركة مساهمة سعودية) (تنمة)

المعلومات الأخرى المدرجة ضمن التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ م
تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ م بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات بشأنها. والإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتضمنها تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا بشأن القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي صورة من صور الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في الإطلاع على المعلومات الأخرى. وعند القيام بذلك، فإننا نراعي ما إن كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة أو تبدو قد شابها تحريف جوهري. وإذا توصلنا إلى استنتاج بأن هناك تحريف جوهري بشأن هذه المعلومات الأخرى استنادًا إلى العمل الذي قمنا به، فإنه يتعين علينا الإبلاغ بذلك. علمًا بأنه ليس لدينا ما نبلي عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة بتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائمًا عن تحريف جوهري موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا أمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقًا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساسًا لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين في شركة الزامل للاستثمار الصناعي
(شركة مساهمة سعودية) (تنمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية المؤخدة (تنمة)

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملاءمة وتطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية المؤخدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية المؤخدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المؤخدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - تخطيط وتنفيذ مراجعة المجموعة للحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية المؤخدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة المنفذة لأغراض مراجعة حسابات المجموعة والإشراف عليها وفحصها. ونظل المسؤولين الوحيديين عن رأينا في المراجعة.
- ونقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نكتشفها خلال مراجعتنا.
- كما أننا نؤكد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن الأمور التي نبلغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي شككت الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية المؤخدة للفترة الحالية، ومن ثم فهي تمثل الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقرير مراجعتنا ما لم يمنع نظام أو لائحة تنظيمية الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا، بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق بشكل معقول المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية



مروان صالح الغفالق
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٢٢)

الخبر: ١٠ شوال ١٤٤٦هـ
٨ إبريل ٢٠٢٥م